الأمانــة العامــة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السفير / الحسين الديه

سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالقاهرة

ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (116)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 3 سبتمبر/ أيلول 2025

أصحاب السمو والمعالي الوزراء ورؤساءَ الوفود،

معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسرني أن أفتتح كلمتي بتقديم أصدق التهاني إلى معالي الأخ العزيز سمير عبيد – وزير التجارة و تنمية الصادرات بالجمهورية التونسية الشقيقة، بمناسبة تولي بلاده رئاسة الدورة (116) لمجلسنا الموقر، راجياً له النجاح والسداد في قيادة أعمال هذه الدورة. كما يطيب لي أن أنوه بجهود مملكة البحرين الشقيقة خلال رئاستها السابقة، وما قدمته من إسهامات مثمرة دعمت مسيرة العمل العربي المشترك. والشكر موصول للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قيادةً وطاقماً، على الإعداد المتميز والتحضير الجاد لاجتماعاتنا.

أصحاب المعالي،

كان مجلسنا الموقر هذا، وما يزال، منبراً فاعلاً وحاضنةً جامعة لتبادل الرؤى وتنسيق السياسات التنموية المشتركة، كما شكّل على الدوام فضاءً للتشاور البنّاء حول التحديات التي تعترض اقتصاداتنا العربية، وميداناً لابتكار السبل الكفيلة بتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي والاجتماعي. ويعكس جدول أعمال دورتنا الراهنة حرصنا الجماعي على الدفع بمسيرة التنمية الشاملة في عالمنا العربي، حيث يتناول قضايا محورية في مقدمتها الاستثمار والتجارة، والأمن الغذائي والاقتصادي، فضلاً عن مواكبة التطورات التكنولوجية في مجالات البنية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

السيدات والسادة،

لقد أولت الجمهورية الإسلامية الموريتانية في السنوات الأخيرة أهمية خاصة لتطوير مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار، فتم اعتماد حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، شملت مراجعة مدونة الاستثمارات، مطلع هذه السنة، وإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون حرية الأسعار والمنافسة. كما تم إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، إلى جانب إحداث وكالة لترقية الاستثمارات.. كل ذلك من أجل خلق مناخ اقتصادي واعد، تتعزز فيه فرص النمو والابتكار، بما يرسخ مكانة موريتانيا كوجهة اقتصادية جاذبة للاستثمارات.

وعلاوة على ما سبق، بادرت بلادنا إلى توقيع اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات مع عدد من الدول الشقيقة، تمنح من بين ضمانات أخرى، معاملةً لا تقل أفضلية عن تلك التي تُمنَح للمستثمرين الوطنيين. ويجري التفاوض، مع بعض الدول الصديقة، على اتفاقيات أخرى لتجنب الازدواج الضريبي.. كما أُنشِئ قطاع وزاري متخصص يُعنَى بالتحول الرقمي، وتحديث الإدارة، وتعزيز أمن المعلومات، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية.

وفي سياقٍ آخر، ووعياً منا بقيمة الثروات البحرية وأثرها الاستراتيجي في الأمن الغذائي وخلق القيمة المضافة وتحسين مؤشراتنا الاقتصادية الكبرى؛ تأتي مبادرة صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي؛ التي حازت إشادة واسعة في الدورة الخامسة الماضية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية ببغداد، التي اعتمدتها.

أصحاب المعالي،

يبقى الهمّ الفلسطيني حاضراً في وجدان أمتنا وفي صدارة أولوياتها، فهو ليس مجرد قضية سياسية عابرة، بل قضية حق ثابت وعدل مُغيَّب. وإن ما يعيشه الشعب الفلسطيني الشقيق من معاناة إنسانية مأساوية تحت وطأة العدوان الغاشم والحصار الجائر، وقد حُرِم من أبسط حقوقه في الحياة الكريمة والأمن والغذاء والدواء، ليضعنا جميعا أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية جسيمة.

إن واجبنا القومي، ومعنا المجتمع الدولي، يفرض العمل الحازم على وقف هذه الجرائم، ورفع الحصار، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تسوية سياسية عادلة تُفضي إلى إقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه المحتلة، وعاصمتها القدس الشرقية، مع الاعتراف بعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. ذلك هو السبيل الحق والوحيد لترسيخ الأمن والاستقرار في منطقتنا، وبغير هذا الحل العادل، ستبقى منطقتنا رهينة دوامة القهر والعنف وعدم الاستقرار.

وفي الختام،

أتطلع بكل تفاؤل إلى أن تسفر مناقشاتنا ومداولاتنا عن نتائج عملية وقرارات بنّاءة تواكب طموحات شعوبنا في التنمية، وتدفع بمسيرة التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك نحو آفاقٍ أرحب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.